النائبان محمد قباني وأمين وهبه في دار المطرانية

قبل ظهر الجمعة ٢٤ شباط ٢٠١٢ استقبل سيادة متروبوليت بيروت وتوابعها المطران الياس عوده سعادة النائب محمد قباني الذي قال بعد الزيارة:

«كانت لي جولة أفق مع سيادة المطران عوده في مختلف الشؤون الوطنية والبيروتية. وبالتأكيد، أي حديث مع سيادته يكون دائماً مركزاً على المصلحة الوطنية المجردة التي يجب أن تكون أكبر وأقوى من أي مصلحة فئوية لأي فئة لبنانية أو لأي جهة سياسية لبنانية. المهم استقامة الوضع السياسي بعيداً عن الفساد، بعيداً عن الفئوية، بعيداً عن كل المسائل التي تثير انشقاقاً بين اللبنانيين. كذلك تطرّقنا إلى الشؤون البيروتية وخاصة الجوانب الإنمائية في العاصمة والتي يجب أن يكون الجميع، جميع أبناء بيروت وجميع ممثلي بيروت، يداً واحدة في تحقيقها لأن وحدة بيروت هي أساس لوحدة الوطن.»

ثم استقبل سيادته سعادة النائب أمين وهبه الذي قال بعد الزيارة:

«دائماً نقوم بزيارة سيادة المتروبوليت الياس لأخذ نصائحه وسماع تقييمه للوضع. أعتقد أننا نمر بمرحلة هامة على الصعيد اللبناني والعربي، وخطرة في الوقت نفسه. هامة لأن الشعوب العربية في أغلبية الدول تمردت على جلاديها وتريد الحرية والمشاركة ولكن هذا الأمر يترافق مع تضحيات جسيمة ودماء غزيرة. وفي الوقت نفسه، على الصعيد اللبناني، لدينا هموم كثيرة ونحن خارجون البارحة من جلسة لمجلس النواب كان فيها اتفاق حول بعض الأمور وخلاف حول أمور أخرى. كل هذه الأمور التي لها علاقة بالشأن العام كانت مادة اللقاء مع سيدنا من أجل سماع نصائحه والاستئناس برأيه.

. إنسحاب نواب ١٤ آذار البارحة وضع في إطار تعطيل العمل الحكومي

. في كل المناسبات التي وجدنا فيها من شريكنا في الوطن ومن خصمنا السياسي تعاطياً بنّاء لحلحلة الأمور لاقيناه في نصف الطريق. هكذا فعلنا في قضية الكهرباء عندما كان هناك مشروع قانون فيه الكثير من العلل والعيوب، عندما تمّ تصليحه ذهبنا في اتجاه إقرار قانون تقريباً بشبه إجماع. البارحة، في ما يخصّ قانون إلغاء الـ TVA على المازوت الأخضر والأحمر كان هناك أيضاً موافقة أشمل من أي فريق لوحده فذهبنا باتجاه رفع الـ TVA. أما إذا كان المقصود القانون الذي كان يعالج ٨٩٠٠ مليار ليرة، نحن في هذا المجال لم نرفضه، هو لمصلحة عمل المؤسسات، لمصلحة عمل المجلس النيابي والحكومة. نحن رفضنا منطق الكيل بمكيالين. يعني آخر موازنة أُقرّت في ٢٠٠٥، بعد ٢٠٠٥ كنا نصرف على أساس القاعدة الاثني عشرية. في فترة ٢٠٠٦ . ٢٠٠٩ صُرفت مبالغ بقيمة ١١ مليار دولار من خارج الموازنة على طريقة السلف وفي سنة واحدة صرفوا هم ستة مليارات. يريدون تشريع الستة مليارات في سنة واحدة ولا يريدون تشريع الباقي. نحن موقفنا أن نعالج كل هذه الفترة من ٢٠٠٦/١/١ حتى ٢٠١١/١٢/٣١ وأن تعالج هذه الأمور وتشرّع وفي الوقت نفسه أن تُطلق يد أجهزة الرقابة على كل هذه الفترة لتراقب إن كان هناك من ارتكابات فليحاسَب مَن ارتكب. وبالتالي، نحن ندفع باتجاه وحدة المقاييس في التشريع من أجل انتظام عمل المؤسسات.

. النائب ميشال عون يقول أنه لا كشف حساب في الأمور المالية؟
.كل هذه الأمور التي صُرفت من ٢٠٠٦/١/١ حتى هذه الفترة وبالأخصّ في الفترة التي سبقت حكومة دولة الرئيس ميقاتي موجودة، أين صُرفت وكيف صُرفت، ونحن مع أن نضع قانون لمعالجة كل هذه الأمور وأن يكون هناك مدقق حسابات أو تكليف شركة خاصة لمعالجة كل هذه الفترات أو نطلق يد أجهزة الرقابة. العماد عون يمكن أن يكون مشرّعاً ومراقباً لعمل الحكومة ولكن لا يمكنه أن يحلّ محل ديوان المحاسبة ومكان مدقق الحسابات. هذا عملها.

. هل يكون الحل في اللجنة التي دعا إليها الرئيس بري أمس؟
. هذه ربما تنتج حلاً ولكنها تنتج حلاً لعام. نحن نتمنى أن تذهب هذه اللجنة في اتجاه أن تضع مشروع قانون يجيز للحكومة فتح اعتماد بكل هذه الفترة من بداية ٢٠٠٦ حتى اليوم وأن نذهب باتجاه وحدة التشريع وبعد أن نقرّ هذه الأمور نذهب باتجاه إطلاق يد أجهزة الرقابة على كل الفترة.»

الصور من: **www.dalatinohra.com**